

المدينة المغربية: المجال المنفلت وآليات الضبط والمراقبة

عبد القادر بوطالب*

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان

جامعة عبد المالك السعدي

الملخص:

تسعى هذه الورقة دراسة انتقال الثقل السياسي في المجتمع المغربي من العالم القروي الى المجال الحضري من خلال التركيز على المدينة والهوامش الحضرية، إذ تنطلق، ونتيجة ازدياد كلفة مراقبة الهوامش الحضرية، إلى اعتبارها بمثابة شكل من أشكال السببية، والتي تجعل ممارسة السلطة لا تتم بالشكل الكامل، ويجعل المجالات المركزية بالمدينة موضوعا ومجالا للاحتجاج، والذي من خلال تبرز الاختلالا ت والفوارق بين المركز والهوامش. مما يؤدي إلى اندلاع احتجاجات وتمردات تتخذ شكل إدانة للمركز ورموزه، غير أن اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي جعل شبح البوعزيزي، الذي شكل اقدمه على حرق ذاته بداية انطلاق موجة من الاحتجاجات في العالم العربي، يحيم في كل المجالات الحضرية، وبالأخص في المجتمع المغربي، حيث يمثل الباعة الجائلون قطاعا واسعا من الشباب، والذي يعبر عن عمق الازمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونتيجة هذا الوضع، أصبح مطروحا على الدولة التدخل من أجل خلق نوع من التوازن داخل المجال الحضري عبر اعادة صياغة تحالفاتها السياسية، بغية احكام وتجديد آليات الضبط والمراقبة في المجالات المنفلتة، فلجأت الى تبيث حضورها المادي والرمزي في هذا المجال من خلال مسرحته، وتجاوز اللاتجدر الاجتماعي الذي يمثل رجل السلطة أو ومثليه على الصعيد المحلي، وذلك من خلق شرعيات جديدة تتجسد في الانتخابات المحلية والتي تفرز نخباً تمثل السكان.

الكلمات المفتاحية: المدينة - المجال المنفلت - السببية - السلطة المركزية - المحلي - العقلانية.

ABSTRACT:

This paper seeks to study the shift of political weight in Moroccan society from the rural to the urban sphere by focusing on the city and the urban margins, since it starts -as a result of the increased cost of monitoring the urban margins- to be considered as a form of disobedience (Siba), which makes the exercise of power not done in full and makes the central areas of the city a subject of protest and highlights the imbalances and differences between the center and the margin. This led to the outbreak of protests and rebellions in the form of condemnation of the center and its symbols, but the outbreak of what is known as the Arab spring revolutions made the ghost of Bouazizi, who set himself burning which was the beginning of a wave of protests in the Arab world, hovering in all urban areas, especially in Moroccan society where hawkers represent a large segment of young people, reflecting the depth of social, economic and political crises. As a result of this situation, it is incumbent on the state to intervene in order to create some kind of balance within the urban area through the re-formulation of political alliances, in order to tighten and renew the mechanisms of control in these areas of bankruptcy, resorted to the disclosure of their physical and symbolic presence in this area through their revelry, juxtaposing the social uprooting that represents the man of authority or his representatives at the local level, leading to the creation of new legitimacy embodied in the local elections, which produce an elected population representing the population.

Key Words: The city - the unoccupied area - Siyba - the central authority - the local - rational.

* البريد الإلكتروني: boutalebabd@yahoo.fr

مقدمة

اقتترنت المدينة في المجتمعات الغربية بالرأسمالية والعقلنة والتنظيم والتخطيط، وعكست سعيها نحو تحقيق الرخاء والتقدم، لكنها في البلدان التي تنعت بالبلدان المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، فإنها أفرزت وضعاً مغايراً، اتسم بالفوضى في مجال التعمير والتحضر، وصاحب ذلك انتشار كل مظاهر الفقر والبطالة والجريمة والانحراف، وأصبحت المدينة بؤرة للتوتر الاجتماعي والصراع السياسي، وشكلت نسيجاً اجتماعياً مركباً ومقلقاً ومكلفاً سواء فيما يتعلق بضبطه أو إدارته أو تنميته، ليصبح بذلك التحضر الظاهرة الأكثر تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، والمعيق الأكبر لكل مشاريع التنمية والتقدم.

انعكس تزايد المدن وانتشار ظاهرة التحضر على كل مناحي الحياة، وعطل كل الخدمات، وعاكس كل الآمال التي اقتترنت بالمدينة بكونها توفر حياة أفضل وتمطعش أحسن، لكن وفي جميع الحالات، بقيت المدينة مركزاً للجذب إذا ما قورنت بالقرية بسبب الارتفاع النسبي للدخل وتحسن مستوى العيش بها، الأمر الذي جعلها تعرف موجات متتالية من الهجرات، وحالة من التوسع العمراني المهول، فتشكلت مناطق واسعة لم تخضع لأي تخطيط، وتفتقد لأبسط الخدمات والشروط الأولية للحياة، عرفت بأزمة الفقر ومدن القصدير والأحياء الهامشية وغيرها من التسميات، والواقع أننا لسنا إزاء أحياء، بل إزاء مدن نمت دون تخطيط، وخارج القانون وبتواطؤ مكشوف بين كل الفاعلين على جميع المستويات.

عرفت المجتمعات الغير الأوروبية ديناميات مختلفة عن تلك التي عرفت بها المجتمعات الأوروبية، والتي كانت عاملاً مفسراً لمجما التغييرات التي عرفت بها بنيتها الاجتماعية، وبالفعل، كان للديناميات الخارجية الدور الحاسم (Balandier, G. 1971)، إذ لعب فيها الاستعمار العامل المحوري، إذ عمل على تدمير البنيات التقليدية وإدخال بنيات جديدة تخدم مصالحه، وتربط هذه المجتمعات بالدول الأوروبية والرأسمالية، (حليم، ع. 1988)، غير أن هذا لا ينبغي أن يحجب عنا أهمية العوامل الداخلية أو الديناميات الداخلية، وكان من نتائج هذا الوضع على صعيد التحضر، كما هو الوضع في حالة المجتمع المغربي ظهور مدن على النمط الأوروبي، مستجيبة لضرورات خارجية أملها التوسع الإمبريالي، فتأسست مدن ساحلية بهدف تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، ومدن منجمية وصناعية وفلاحية تحكممت فيها اعتبارات اقتصادية، بحيث لم تخضع لأي نوع من التخطيط أو المراقبة (Hassan, El Mansouri. 2015).

وبعد استقلال البلاد، لم يحدث أي تغيير كبير، إذ حافظ التحضر على نفس الوثيرة نتيجة عاملي الهجرة القروية والانفجار الديموغرافي، فظهرت صعوبات كبيرة في ضبط توسع المدن، فالوثائق والقوانين المتعلقة بالتعمير

والسكن لم تجد طريق نحو التنفيذ، فالعديد من الأحياء والتجمعات السكنية المرخص بها تفتقد للبنيات التحتية الأساسية، وتندم فيها الكثير من الخدمات، وحتى في حالة وجودها، فإنها تتعرض للتلف والتقادم في أوقات قياسية، رغم خضوعها للترخيص القانوني والمراقبة التقنية والإدارية من طرف السلطات العمومية، الأمر ساهم ويساهم في تحويل معظم المشاريع السكنية المتعلقة بالسكن الاجتماعي وإعادة هيكلة أحياء الصفيح الى نوع جديد من أحياء الهامش أو مدن القصدير على المدى القريب، وذلك لوجود عوائق موضوعية، لا تسمح بإدارة وتهيئة المدينة بشكل فعال وعقلاني، والتي يمكن إجمالها في غياب إرادة سياسة حقيقية، وسيادة منطق الزبونية بين مختلف الفاعلين سواء على المستوى المحلي أو المركزي، واستمرار العقار والمضاربات العقارية النشاط الأكثر أهمية في المجال الحضري، والذي حوله تنتظم كل العلاقات بين مختلف الفاعلين، والذي يتحكم في رهانات إدارة المدينة.

أصبحت المدينة المغربية في الوقت الحالي المجال الذي تبرز فيه أكثر علاقات السلطة والنفوذ *le pouvoir*، والقاعدة التي تستند عليها النخبة المحلية أو الأعيان في تحقيق التراكم بكل المعاني، فهي المجال الذي تبرز فيه تدخلات وأنشطة العديد من المتدخلين على الصعيد المحلي كالجمعيات المدنية والأحزاب والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والمنتخبين وممثلي السلطة المركزية وغيرهم من المتدخلين. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار المجال الحضري البؤرة التي يلتقي فيها العديد من الفاعلين، وتتجمع فيها الأهداف المتعارضة والمتنوعة، مما يعني استحضار كل أنماط الإدارة والتسيير، وتعارض الاختصاصات بين مختلف الفاعلين، والمنطق الذي يتحكم في استراتيجياتهم (Lacoste, Y.1984. Hulbert, F.1994).

إن مقارنة ظاهرة السلطة السياسية من مختلف الزوايا، ودورها في التحولات والتغيرات التي عرفها ويعرفها المجتمع المغربي تبدو بالوضوح التام حينما نرصد علاقة السلطة السياسية بالمجال الحضري، فتبرز مختلف الرهانات السياسية المتعلقة بالضبط والمراقبة سواء حينما يتم الحديث عن اللامركزية أو الديمقراطية المحلية أو التنمية المحلية أو الجهوية أو غيرها من التقسيمات الترابية والإدارية.

يبدو الجمود الذي يميز المجال السياسي بالمجتمع المغربي لا يتلاءم مع التحولات والتغيرات الاجتماعية التي يعرفها في مختلف القطاعات، وعلى كافة الأصعدة، فالاحتفاظ بالكثير الهياكل التقليدية في الحكم والإدارة، والاستناد على نفس مصادر المشروعية التقليدية يجعل السلطة السياسية اليوم في مأزق يهدد استمراريتها، ويجبرها على ضرورة التأقلم مع الأوضاع الجديدة، وقبول وتبني التغيير، إذ نتفق مع الطرح القائل: " أن التطور الحالي للمجتمع يتضمن عناصر تجاوز النظام السياسي" (Ben Ali, Driss. 1991).

انطلاقا من هذه الوقائع والملاحظات الأولية، سنحاول في الدراسة الإجابة عن هذين التساؤلين:

❖ كيف تحاول السلطة السياسية بالمجتمع المغربي التحكم في المجال السياسي بعد انتقال الثقل السياسي من العالم القروي الى المدينة، وذلك نتيجة التحولات والتغيرات الكبرى التي عرفها، والتي برزت في الانتفاضات التي شهدتها أغلب المدن الكبرى، والتي امتدت في الآونة الأخيرة الى المدن الصغيرة والهامشية، حيث تكرست أشكال جديدة من الاحتجاج بعد الربيع العربي؟

❖ كيف تحاول هذه السلطة التحكم في المدينة كمجال أصبحت مراقبته صعبة ومكلفة بفعل بروز استراتيجيات وفاعلين جدد، يعبرون عن سلط مضادة سواء بشكل ظاهر أو خفي، وتسجل حضورا ماديا ورمزيا فوق المجال، وأصبحت مصدر قلق وازعاج بالنسبة لهذه السلطة؟

أولا - الهوامش الحضرية بوصفها مظهرا جديدا لظاهرة السببية

اختفت ظاهرة "السببية" التي سادت في مغرب ما قبل الحماية، وأصبح المخزن الحالي يراقب مجاله الترابي من خلال شبكة إدارية، ورثها عن الاستعمار الفرنسي، والتي تعززت خلال مرحلة الاستقلال، غير أن "السببية" ماتزال حقيقة ماثلة في الازدهان والتمثلات، تشير إلى غياب أو ضعف المخزن. وتقترب بإحساس المواطن بغياب الامن والاستقرار، أو تبرز كحالة تعبر عن التمرد والعصيان، وتظهر المخزن كقوة قهر واستبداد. شكلت الهوامش أو ما اصطلح عليه بأزمة الفقر أو مدن الصفيح وضعا يقترب بظاهرة السببية، فالأحكام التي تشكلت حولها تختزلها في غياب القانون وسيادة الانحراف والجريمة، وترسخت هذه الأحكام حينما أصبحت مصدرا للانتفاضات والاحتجاجات الدورية التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة، واكتملت هذه الأحكام عندما برز الإسلاميون كفاعل مركزي في هذه الأحياء، ويقومون باختصاصات السلطة، ويتحركون في مجال يكتنف رموز التمرد والعصيان، وشكل بناء المساجد وإدارتها إحدى الرموز الدالة، وصاحب كل ذلك تكثيف الزمور الدالة على تميز هذا المجال عن بقية المجالات المركزية بوصفها حاملة لكل ما يحيل على الغرب والعلمانية.

تتمظهر السببية في الهوامش كمجال يحتضن الانحراف والجريمة وكل مظاهر العنف والاقتداء الاجتماعي، وكمجال يأتي منه الخطر الذي يهدد النظام والاستقرار الاجتماعي والسياسي، فهي مجالات معزولة ومنعزلة، تتميز بغياب المخزن وانعدام القانون، وتحولت إلى مصدر محتمل للفوضى والانظام، وبالتالي وجب اختراقها واخضاعها لرقابة السلطة السياسية (Escallier, R.1984: 407).

يعيش سكان الاحياء الهامشية أوضاعا، يمكن اعتبارها نتيجة حتمية للتحضر المتوحش (Berque, J.1958) والذيققتن بالصراع من أجل الحياة ليس إلا، فهو يستند على فئات مدنية من حيث الولادة والجذور، غير أنها فشلت في امتلاك سكن مجهز وملائم، يرتبط بالعيش في المدينة بالمعنى الحديث.

ثانيا - البوعزيزي الشبح الأكثر حضورا في المشهد الحضري

تشكل ظاهرة الباعة الجائلين المكون الأبرز في المشهد اليومي للمدينة المغربية، إذ يفرض تعدد الأنشطة التي يمارسها الباعة الجائلين حضورا مسترسلا لهم في الزمان والمكان، إذ تجددهم يعرضون بضائعهم المختلفة في كل الأحياء والأزقة، تصادفهم في محطات المسافرين وفي محيط الأسواق والمساجد والمؤسسات، وقرب المراكز التجارية والأسواق البلدية، وعلى أرصفة الشوارع، الأمر الذي يبدو متناقضا مع التحضر والنشاط الاقتصادي الذي ينبغي أن يسود في مجال اقترن بالعقلنة والرأسمالية والتخطيط.

تحدد الدراسة الأخيرة التي أجرتها وزارة التجارة والصناعة (*) عدد الباعة الجائلين في 276 ألف شخص، مما يسمح بإعالة حوالي مليون ونصف نسمة، ويبلغ رقم المعاملات السنوي لتجارة الباعة المتجولين حوالي 45 مليار درهم، وهو ما يضيع على ميزانية الدولة حوالي 47 مليار سنتيم، وبحقق القطاع معدل نمو سنوي يناهز 3% إلى 4%. ويشير تتبع ممارسة لهذا النشاط أن أكثر من 60% من الباعة يمارسون هذا النشاط لأكثر من عشر سنوات، والثلاثين من بينهم يعتبر البيع بالتحويل المصدر الرئيسي والوحيد للدخل بالنسبة لأسرهم. هذا، كما أن 98% منهم يمارسون هذا النشاط دون ترخيص قانوني، بحيث تنعدم النصوص القانونية المنظمة لهذا القطاع، ونتيجة لذلك تعتبر كل الأسواق والمجالات التي يمارس فيها هذا النشاط احتلالا للملك العمومي. يمارس هذا النوع من التجارة حوالي 91% من الذكور، كما يبلغ متوسط الأعمار 41 سنة، وأما بالنسبة للنساء، فإن 46% منهن يعلن أسرهن من هذا النشاط، فيما 54% منهن متزوجات. هذا يمثل الفقراء حوالي 36% من زبائن الباعة المتجولين، و46 في المائة منهم تنتمون للطبقة المتوسطة.

ووفق دراسة أخرى أجرتها المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط، يبلغ عدد الباعة المتجولين على صعيد جهة الدار البيضاء حوالي 128 ألف شخصا، وهو ما يعادل نصف الباعة المتجولين على الصعيد الوطني، وكذلك 10% من مجموع السكان النشطين بجهة الدار البيضاء، ويتمركز 13 ألفا منهم بعمالة الفداء مرس السلطان، بمعدل 10% من الباعة المتجولين بالجهة. وأوضحت الدراسة أن 95% من هؤلاء الباعة لا يمارسون أي نشاطا آخر، و86% منهم يقيمون بالعمالة نفسها.

* بالنسبة للأرقام والاحصائيات، انظر:

<http://www.medias24.com/SOCIETE/153834-Cafouillage-autour-de-l-epineux-dossier-desmarchands-ambulants.html>

<http://www.lavieeco.com/news/economie/casablanca-l-eldorado-des-marchands-ambulants..31683.html>

تبرز هذه الأرقام ثقل هذا القطاع، والذي ينعكس على كل القطاعات، ويكشف طبيعة التحولات الحضرية التي يعرفها المجتمع المغربي والتي أفرزت كما هائلا من الظواهر المعقدة والمركبة، والتي تفرض تدخلا سريعا وعقلانيا مبنيا على الدراسة العلمية ذات التخصصات المتعددة.

عقدت ظاهرة الباعة الجائلين العلاقة بين مختلف الفاعلين على المستوى الحضري، وأعطتها أبعاد متشعبة ومتداخلة ومعقدة، فإجراءات التي اتخذتها الدولة لم تسمح بالقضاء على هذه الظاهرة، والمقاربة الأمنية أثبتت فشلها، فالباعة المتحولون يعيشون صراعا مزدوجا ومفتوحا مع السلطات المحلية من جهة، ومع التجار الذي يشتغلون في إطار قانوني ومنظم من جهة أخرى (Salahdine, M. 1994).

إذا كان لهذا القطاع انعكاسات على العديد من القطاعات، فهذا لا ينبغي أن يحجب الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤديها هذه الظاهرة، فهي يشكل ملاذا بالنسبة للعاطلين سواء من خريجي الجامعة أو ضحايا الفشل أو الانقطاع المدرسي، ولذلك لن تعرف الظاهرة إلا المزيد من التوسع والتمدد ما لم تعالج العوامل التي أنتجتها، يضاف إلى ذلك أن الظاهرة تتحرك في مناخ يوفرها تواطؤا جماعيا يشترك فيه عدد كبير من الفاعلين، ومن بينهم على وجه الدقة المستهلكون (Louchani, I. 2009).

في ظل هذه الوضعية، يبدو المجال الحضري رهينة بيد الباعة الجائلين، يؤثون كل زاوية من زواياها أمام عجز تام للسلطات العمومية، وبالفعل، فاستمرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تخلق وتعيد إنتاج ظواهر التهميش والإقصاء لن يزيد الظاهرة إلا توسعا وانتشارا، لذلك لا غرابة أن تتوزع الأصول الاجتماعية لمعظم الباعة بين ثلاث فئات اجتماعية:

* الفئة الأولى وتتكون من العاطلين عن العمل أو المعطلين كما يحلو للعاطلين وصف أنفسهم، ومعظمهم من خريجي الجامعات والمعاهد وحاصلين على شهادات عليا، أو ممن انقطعوا أو فشلوا في إتمام تعليمهم.

* الفئة الثانية وتشكل من المهاجرين القرويين أو من انتسبوا إلى المجال الحضري نتيجة توسع نطاق المدن أو تحول قرى أو مراكز قروية إلى مدن، وتتميز هذه الفئة بتعاطفها مع الحركات الإسلامية، وتمارس في أغلب الأحيان بيع الخضار والفواكه في العربات المجرورة.

* أما الفئة الثالثة فتتشكل من ذوي السوابق والأحداث، والتي تعبر عن فشل النظام التعليمي ومؤسسات الإدماج الاجتماعي والمهني.

تشير الأصول الاجتماعية إلى أننا إزاء حالة بالإمكان إعادة إنتاجها، وترتبط بظاهرة التحضر ذاتها، فالتعليم لا يؤهل لولوج سوق الشغل، إذ تشكلت صورة سلبية حوله، والتي تجد مبرراتها في انتشار ظاهرة البطالة، واستمرار وسائل الاعلام في بث صورة نمطية والتي تربط بين الاعتصامات والوقفات أمام البرلمان وظاهرة بطالة حاملي

الشهادات العليا، كما تشكل ظاهرة انحراف الأحداث والجريمة وجهها من وجوه الفشل المدرسي وغياب مؤسسات الإدماج، فالهجرة وتمدد نطاق المدن وانتقال الكثير من المراكز القروية إلى مراكز حضرية يزيد الوضع تأزما، ويعيد إنتاج نفس الأوضاع، ويخلق حالة من الصدام الثقافي والاجتماعي والذي يعكس حالة من الضياع والتشرد على كل المستويات.

يترتب على هذه الوضعية ظاهرة مركبة تتعامل معها الدولة بنوع من التسامح والحذر الكبيرين، وتعمل جاهدة على إيجاد الحلول لها، غير أن كل الإجراءات والسياسات لم تؤدي إلى نتائج مرضية، إذ تشعر بالعجز والضعف إزاء ظاهرة الباعة الجائلين، وبالأخص، بعدما ازدادت قوة وتنظيما، واستوعبت رمزيها السياسية، وابتكرت أساليب جديدة وأدوات في الاحتجاج والفعل، وضمنت تواطؤ العديد من الفاعلين، ولعل أبرزهم المستهلكين، وأصبح كل بائع متجول يدرك قوته، وبالأخص بعد الثورات العربية، (لنتذكر أن معظم الباعة من حاملي الشواهد أو من ضحايا الفشل المدرسي) ويعرف أنه بإمكانه أن يفعل الكثير أو على الأقل هكذا أصبح يحدد وضعيته، الأمر الذي ترجمه السلطة بنوع من التسامح الكبير نتيجة وجود شبح يختفي وراء كل بائع جائل، والذي ليس سوى شبح البوعزيزي.

ثالثا - مسرحية المجال الحضري وآليات تثبيت السلطة المركزية

تعلن السلطة المركزية من خلال مختلف أجهزتها حضورا قويا ولافتا فوق المجال الحضري من خلال مسرحية المدينة ومجالاتها، فتتحول المدينة إلى مسرح مفتوح، بحيث تصبح موضوعا للفرجة والاستمتاع، من خلال تأنيث فضاءاته سواء بشكل دائم أو موسمي، إذ أصبح المواطن يستهلك أنماطا متعددة من للفرجة، فالمجال أصبح قناة من خلالها يتم بث الرسائل والخطابات والتوجهات ونسق القيم التي ينبغي الالتزام والتشبع بها.

تكشف قراءة هذه المسرحية وتأويل أبعاد الفرجة المادية والرمزية جانبا من الاستراتيجيات المتنافسة، والتي تسعى للهيمنة على مجال أصبح مفككا ومصدر قلق، يظهر البعد الفرجي في سياسات المهرجانات التي لا تكاد تخلو منها مدينة مغربية، بل إن هناك مدن تعرف تنظيم أكثر من مهرجان وأكثر من موسم، وتبلغ المسرحية أوجها في الزيارات الملكية التي تقترن بالتدشينات.

إذا كانت الزيارات الملكية في الكثير من الحالات تستهدف استحضار صورة السلطان النموذج في المخيال الشعبي، والذي يكون عرشه على صهوة جواده، إلا أنها في الوقت الحاضر تسعى لخلق نوع من التواصل السياسي، والذي يستهدف تأكيد الحضور المادي والرمزي في الفضاء العام واحتواء وتحجيم نفوذ كل الفاعلين سواء على المستوى المحلي أو المركزي، ذلك أن المجال العام يلعب دورا محددًا في الفاعلية الرمزية للفضاءات، فهو من جهة، مجال للحرية (حرية التنقل وحرية الاختلاط بين الجنسين وتبادل الرأي والخدمات ...) ومن جهة أخرى هو المجال الذي تتمظهر فيه إكراهات السلطات، حيث الالتزام بالنظام والقواعد الأخلاقية، فهو المجال الذي يلتقي فيه أكبر

عدد من الجمهور، والذين يتقاسمون نفس الشغرات، والذي فيه تبث رسائل السلطة، وتصل إلى الجميع، وحيث (وهذا الأهم) بإمكان القوات العمومية التدخل بهدف إعطاء الأسبقية لتعبيراتها ورموزها) (MONNET, J. 2007).

تم ترجمة هذا الحضور فوق المجال الحضري من خلال التأكيد على بعدين متكاملين يعلنان من جهة إرادة تتوخى تثبيت قيم التحديث، ومن جهة ثانية ترسخ نوعاً من الانتماء لجيل الشباب. تتجسد إرادة التحديث في المشاريع الحضرية الكبرى، والتي تهم المجالات الهامشية، وتستهدف تعميم نفس المشاريع في كل المدن، إذ تخفي رهانات سياسية، وبالفعل لا يمكن قياس القوة الحقيقية للسلطات العمومية إلا من خلال قدرتها على التدخل في الأحياء الهامشية، ذلك أن المجالات المركزية أو مركز المدينة يشكل المجال المفضل لتدخلاتها ومختلف انشطتها، إذ أنه يخضع لمنطق موحد وأحادي، والذي يجسد العقلانية الاقتصادية (MONNET J. 2007).

لا يمكن فهم المشاريع الكبرى ورمزيتها في المجال الحضري إلا من خلال استحضار المسرحية التي تصاحبها، والتي تستهدف تعبئة إرادوية، تتوخى إدماج وتثبيت رسالة محددة في الحياة اليومية للمدينة (Monnet, J. 1993)، والتي تتوجه نحو الفئات الاجتماعية والتي تعاني إقصاء وتهميشاً بنيوياً. لا يرتبط الأمر فقط بإنشاء وبناء مؤسسات بالقرب من هذا الحي أو ذاك من الأحياء الهامشية، أو بداخلها، وإنما يسعى بالموازاة مع ذلك تكريس صورة معينة، غايتها تكريس نوع من الهرمية الرمزية، والتي تلغي غيرهما من الهرميات سواء كانت إدارية أو مجالية أو سياسية وغيرها، وتخلق وضعاً يسمح بالتواصل المباشر بين الملك والرعية، ويساهم في التجذر الاجتماعي للملكية. بيد أن هذا الوضعية أصبحت مقلقة، إذ تحولت إلى محاولات ترصد واختراقات للموكب الملكي، ويكشف هذا الانتقال من التواصل المباشر والرمزي والذي يلغي كل هرمية ممكنة إلى محاولة التواصل الفعلي والمادي، يكشف هذا الانتقال عن حجم مطالب ومظالم فئات واسعة من الشعب.

تتمحور معظم هذه المشاريع حول تحسين الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية في المجال الحضري وخدمات القرب وضمان الإدماج الاجتماعي للشباب وتقوية التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي وتقوية مشاركة المرأة والشباب، وتتخذ في معظم الحالات شكل مراكز السوسيو-رياضية للقرب (ملاعب القرب مثلاً) ومراكز لرعاية الأشخاص المسنين ومراكز التكوين لمحاربة الإقصاء الاجتماعي وتأهيل الشباب في وضعية هشّة للاندماج وتأهيل المناطق الحضرية ومحاربة السكن غير اللائق، وإنشاء مراكز صحية لدعم ولوج الساكنة المعوزة للخدمات الطبية(*)، وإن كانت، في كثير من الأحيان ما تكون تكلفة هذه المسرحية تفوق ميزانية المشروع المزمع تدشينه.

• انظر:

تخضع كل تدخلات السلطة المركزية وأفعالها في المجال الحضري للمسرحة، وتكشف جانبا من التنافس بين مختلف الفاعلين، وتزداد هذه المسرحة كلما ازدادت مواطن الشك، وتعددت صعوبة المراقبة والضبط، إذ تمثل أهم تعبير عن التثبيت بمركزة سلطة القرار من خلال إبراز تفوق الملكية كمنتج للمعنى والدلالة، والقادرة لوحدها على حسم الخلاف، والتحكم في مجال يستعصي على الجميع، الأمر الذي يغدي نجاعة هذه المسرحة، ويؤدي إلى بناء تمثلات تسمح بالمشاركة سواء بوعي أو بغير وعي في مسرحة كل فضاءات المدينة، لذلك لا غرابة أن يقتزن نجاح ممثل السلطة على المستوى المحلي بنجاح الزيارات الملكية، فهي المؤشر الأهم على قدرته على جعلها تتم في أجواء وطقوس احتفالية، وتظهر قوة وعظمة "الحركة" في الزمن الراهن، بحيث تنطلق الاستعدادات لهذه الزيارات قبل مدة من بدايتها، والتي تفرض تهيئة المجال، بحيث يزين بالمصابيح والأضواء والأعلام والصور بشكل احتفالي، كما تصبغ الواجهات وتزين البنايات الرسمية، وتنظف الشوارع الرئيسية أو تلك التي من المحتمل أن يمر بها الموكب الملكي، وبمجرد ما تنطلق الاستعدادات، يبدأ المخيال الشعبي في الاشتغال، وتبدأ معه آليات السلطة في الاشتغال، فتنشط الاشاعات والتكهنات. وبالفعل، تزخر الفضاءات المهيمنة من طرف السلطات العمومية بكم هائل من الرموز المشتركة، حيث تفهم من طرف الجميع، أو أن فهمها واستيعابها لا يستعصي على أي أحد، إذ يتقاسمها ويتبادلها الجميع، فهي تؤسس مجموعا متكاملا بالنسبة لمشاهدي الرمز ، *spectateurs du symbole* ، فهي نهاية التحليل فضاءات مشتركة تحدد وحدة المجتمع والثقافة (Monnet, J. 1993: 195)

تتحقق الطقوس الاحتفالية التي تواكب الزيارات الملكية فرصة للتواصل السياسي بين الملك والرعية، وتسمح بتنظيم وتثبيت علاقات السلطة بين الملكية وباقي الفاعلين في كل المستويات، الشيء الذي قد يقتزن بالغضبة الملكية، والتي قد تقتزن بعزل أو إعفاء أو تنقيح، غير أن أهم ما يسترعي في هذه المسرحة أنها تبرز الملك كمجسد لكل عمليات التحديث بالمجتمع، بحيث يظهر كحامل ومعبّر عن القيم المرتبطة بالحدث سواء في علاقته بالإرث المتصل بالملكية، أو في علاقته بباقي النخب، حيث ثمة تحرر نسبي من التقاليد الموروثة. هذا، ومن جانب آخر، يتم تكريس نوع من الانتماء لجيل الشباب من خلال المظهر واللباس والاهتمام بقضايا الشباب والمرأة، والتي نتيجة ذلك تبدو محور رهانات كل الفاعلين، فتتظميم المجال ونسق القيم يتداخلان ويمتزجان، وبالتالي فإن الدلالة الرمزية للفضاء تتغير وتتبدل حسب الموقف واللحظة، كما أن تلك الدلالة قد تختلف بين الداخل والخارج (Monnet, J. 2007).

رابعا - المدينة والمجالات المركزية كأعلى هرمية ممكنة

تعتبر التمثلات الاجتماعية عنصرا مهما في فهم علاقة الهامش بالمركز، فالتمثلات التي شكلها الهامش حول المركز والمجالات المركزية تبدو محورية في تحديد المواقف والسلوكات التي تتخذها ساكنة الهامش في مواجهة المجالات

المركزية، والتي قد تأخذ أشكالا متنوعة، تبدأ بالإدانة الرمزية، وقد تصل إلى حد الاحتجاج والتمرد اللذان يقترنان بالتخريب والعنف، تخلق هذه التمثيلات نوعا من الهرمية المجالية والتي تجعل المجالات المركزية تحتل أعلى هرمية مجالية ممكنة، فتصبح بذلك مسؤولة عن الاقصاء والاستبعاد الذين يطالان الهامش.

إن تحليل التمثيلات التي تنتشر بين الناس للتعبير عن السلطة المركزية تبين أن مركز القرار يتجسد في مدينة الرباط، فكل المشاكل يمكن أن تحل في الرباط، ففي الرباط تعد كل القرارات، ومنها تصدر. إنها أعلى هرمية يمكن الصعود إليها بعد سلسلة من الدرجات، والتي تبدأ من المقاطعة والدائرة والعمالة وأخيرا الولاية.

ترى رحمة بورقية أن المخزن يكون الدرجة الأولى في تصور لهرمية العالم الخارجي، ولا تكتسب كل شريحة داخل هذا التصور مقدارها من السلطة إلا بمدى اقترابها أو ابتعادها عن المخزن، ذلك ما يفسر أن مجال مدينة الرباط يكون أعلى مجال في هذه الهرمية. في الرباط: الإدارة، الوزارات، السجن الكبير، والمستشفى الكبير، إذا فهي مدينة المخزن لذلك يكون الاقتراب من هذا المجال (المدينة) وسيلة ومقياسا للصعود في السلم الاجتماعي وفي سلم القيم، لأن الفرد الذي يعيش في المدينة لا يساوي في المرتبة الاجتماعية الفرد الذي يعيش في الدوار فهو أرقى منه في اللباس وفي عيشه، فهو يملك رموزا لا يملكها هو (بورقية، رحمة. 1991).

ينتج عن هذا التمثيل بكل أبعاده المختلفة تحول الرباط الى موضوع للاهتمام والاحتجاج، وبالتالي فإن اللامركزية عندما تخلق مصادر محلية للقرار، فإن ذلك يمثل محاولة لتبديد وزعة هذا التمثيل، وبالأخص وأن الأمر يتعلق بممثلي السكان على المستوى المحلي، والذين قد يجمعون بين ذلك والتمثيل البرلماني، مما يعني حضورا متوازيا بين المستويين: المحلي والوطني، الشيء الذي قد يترتب عليه تحول مسارات الاحتجاجات الجماعية والفردية، والتي تأخذ في شكل صعود نحو عاصمة البلاد. فالمجالات المركزية تمثل في معظم المدن الحديثة مركز الجذب بالنسبة لسكان الأحياء الهامشية، ففي مركز المدينة تتواجد كل المرافق والمصالح، لذلك تصبح قبلة يومية من أجل تمضية أوقات الفراغ (Berriane, M. 1988).

إذا كانت رمزية المركز لم تتحرر من جذورها الدينية، فإن هذه الرمزية تعززت وأخذت أبعادا متعددة نتيجة اقترانها بالسلطة السياسية، فالمركز كما يحيل على مقر إقامة الحاكم، يحيل أيضا على مكان تواجد دور العبادة، ومن ثم فالمدينة تتمتع بنوع من المركزية الرمزية (Claval, Paul. 2000)، لذلك تعمل السلطة المركزية على تثبيت وجود في المركز من خلال الجمع بين الرموز الدينية كبناء المساجد (بناء مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، والذي تحول الى قبلة لكل المصلين من أطراف المدينة، رغم الطابع " العلماني " والحداثي لمركز المدينة) والبنائات الحكومية الضخمة، والتي تذكر بقوة وعظمة السلطة. وفي نفس الوقت، فالسلطات المضادة في الأحياء الهامشية تنتهج نفس الاستراتيجية، إذ تبني المساجد في وسط هذه الأحياء، والتي تؤدي الوظائف التقليدية للمسجد كالتنشئة الدينية والتعبئة السياسية، ولكنها تؤدي وظائف أخرى متعددة، فهي تمنع الهدم الذي قد يطال

هذه الأحياء لكونها تتحصن بالمساجد التي تتداخل مع الدور السكنية، الشيء الذي قد يخرج السلطات العمومية، ويفقدها بعضاً من شرعيتها الدينية، إن هي حاولت هدمها.

خامساً - إدارة المجال الحضري بين العقلانية وغياب التجذر الاجتماعي

تكشف الاستراتيجية الحالية للسلطة المركزية سعيًا حثيثاً نحو تكريس المستوى المحلي كمركز للجذب يفوق من حيث الأهمية المستوى المركزي، إذ ينظر إليها كآلية تسمح بتجديد الحياة السياسية وإنتاج نخبة محلية، وبالأخص في المجال الحضري، والتي ينبغي - وفق هذه الاستراتيجية - أن تركز نوع من الارتباط الدائم مع السكان والمنتخبين، ومنطلقاً يجعل من الشأن المحلي محورياً للنشاط السياسي، وهذا ما يرسخ الهوية المحلية التي تستهدف تثبيت الخصائص والمميزات التي يعتقد أنها جزء من هوية جماعة معينة، يتم الاستناد في تكوينها على التاريخ والذاكرة الجماعية.

يعد الارتباط بالجماعة وبالخصوص في المجال الحضري الدعامة الأولى لتكريس الحقوق الغير قابلة للتنازل، والتي تبرز في التنافس حول الأحقية في تمثيليتها، وتشكل الانتخابات المحلية الفرصة المثلى لإبراز الارتباط بالجماعة، ارتباط يتحدد بالانتماء، ويبدأ بمعرفة التاريخ المحلي، وينتهي بإتقان اللهجات المحلية واستغلالها إلى أبعد الحدود، يقول هنري مندراس: "إن الصراع المحلي هو أساس الهوية المحلية وحملة الانتخابات البلدية هي الفرصة المثلى لاستظهار الروح المحلية وجماعاتها وصراعاتها وأسوأ الاتهامات التي يمكن أن ينعى بها الخصم ومؤيدوه، بحيث أن التاريخ بأكمله يستخدم لإظهار قيمة البعض ودناءة البعض الآخر" (Mendras, H et Forse, M. 1983: 183).

يقتزن الوعي بأهمية المحلي وضرورة إنتاج نخبة حضرية في الخطاب الرسمي سواء في عهد الحسن الثاني أو خليفته محمد السادس بجملة من القضايا، والتي في اجتماعها وتفاعلها تكشف الخيوط النازمة لاستراتيجية السلطة المركزية. يستند الخطاب الرسمي في تبريره لأهمية المستوى المحلي على ضرورة الارتباط بالحياة اليومية للسكان داخل الجماعات الحضرية، والتي تعرف اختلالات واضطرابات وجملة من المشاكل والأزمات، ووفق هذه الرؤية ينبغي " أن تنكب السلطة المركزية على التفكير على المشاكل الكبرى والقضايا التي لها صبغة عامة، وتخصص كامل وقتها لدراساتها وهيئة الحلول التي تتطلبها" (جمجمة، عبد الرحمان. 1996: 32). تبدو المسألة من هذه الزاوية وكأنها تنظيم للأعباء والمهام، فالدولة تتكلف بالقضايا الكبرى، بينما تتولى الجماعات المحلية معالجة القضايا المحلية، فالمسألة تتعلق بتنظيم عمل الدولة، وهكذا "إذا كان بالإمكان أن نحكم من بعد، فمن المفيد التسيير عن قرب" (Bouksy, lahsen, M. 1992).

ب هذه الخاصية يتحقق الاحتكاك المباشر بين المنتخبين والسكان، ويشكل ذلك قناة لحل ودراسة المشاكل وتسوية الخلافات والنزاعات، وكذلك الإنصات لتطلعات السكان وطموحاتهم وانتظاراتهم "والحقيقة أن كل

القضايا تتركز على الإخبار وتتغذى منه، وبهذه الخاصية فكل المشاريع الكبرى الخاصة بالجماعات المحلية يجب أن تفهم وتنفذ بعد استشارة أكبر عدد من المواطنين" (Basri, Idris. 1990 : 386).

ينبغي جزء كبير من خطاب الدولة حول اللامركزية على ضرورة الاحتكاك المباشر بالسكان والنخب الحضرية على وجه الدقة، وهذا ما لن يتحقق إلا من خلال فئات اجتماعية تتميز بالحضور الفعلي والدائم بالمجال المحلي والارتباط الوثيق بساكنته، وتكمن مبررات ذلك في التحولات والتغيرات التي صاحبت إرساء الإدارة المغربية بعد الاستقلال، إذ أصبحت أطرها تتخرج من مدارس أسست لهذه الغاية، وذلك بعد تكوين إداري يتم التركيز فيه على طرق التسيير والتنسيق الناجع للموارد البشرية والمالية والمادية (ساعف، عبد الله. 1988). وكان من نتائج هذا التحول، أن أصبحت الأطر الإدارية تعيش غربة عن محيط عملها، إذ غالبا ما يتم تعيينها في مناطق لا صلة لها بها، وغير ملمة بخصوصياتها المحلية وطبيعة سكانها وعاداتهم ولغاتهم وثقافتهم، فهي تمثل الجانب العقلاني في التسيير والإدارة، ولكنه في نفس الوقت تفتقر للتجذر الاجتماعي، وبالخصوص لدى فئات القواد (بورقية، رحمة. 1991)، وعلى هذا الأساس تولدت ضرورة إنتاج نخب حضرية تواكب التوسع الحضري، وتكون معبرة عن خصوصياته وتطلعات ساكنته، وتتجاوز غياب الفاعلية التي ميزت تدخلات ممثلي السلطة المركزية في الكثير من القطاعات، وهكذا تمت إعادة صياغة مجالات الصراع والتنافس من خلال اللامركزية بالشكل الذي أخرجت فيه سلطة الملك من دائرة التنافس والصراع.

وضعت السلطة المركزية نوعا من التلازم بين إرساء قواعد الديمقراطية المحلية وإنجاح الديمقراطية على المستوى الوطني، واليوم كما كان بالأمس، مازال نفس الإصرار على هذا التلازم، فالنخبة الوطنية لم تعد تمتلك نفس القدرة على التأثير والتعبئة، فدورها انحصر نتيجة موت وشيخوخة زعمائها، وانبثاق جيل ما بعد الاستقلال، الأمر الذي يجعل من تحديد الحياة السياسية مطلبا ملحا، فالرمزية الوطنية والتاريخية لم تعد مبررا للفعل السياسي، ومصدرا للشرعية، فالمحلي لا يتجه فقط لإرساء الديمقراطية المحلية وتكوين نخبة محلية، وإنما أصبح قناة أساسية لتجديد الحياة السياسية من خلال تجديد النخبة الوطنية، ليتحول الانتماء للمحلي كالانتماء للحركة الوطنية ومصدرا جديدا للشرعية السياسية.

إن المحلي ليس مصدرا للشرعية فحسب، بل إن ضرورته تتحقق من خلال السلطة التي تتشكل على الصعيد المحلي، والتي تخول مراقبة المجال الحضري من خلال ضبط صراعاته واتجاهاته، وهذا ما يبرز التحالف الغير معلن بين النخب الحضرية الصاعدة والملكية في مواجهة التحولات الحضرية، والتي أبرزت العديد من الفاعلين في المجال الحضري.

خلاصات

وإذا كان بالإمكان ملاحظة استمرار بعض أشكال الدوران فوق المجال في الوقت الحاضر والتي قد لا تختلف كثيرا عما كان في الماضي، حيث واجب الخروج لاستقبال الملك وأداء كل أشكال الخضوع والطاعة، وما يرافق ذلك من ضغط مادي ورمزي سواء قبل أو أثناء الزيارات الملكية، إذ تحشد كل الطاقات، وتبرر كل القرارات من أجل ذلك، وبالخصوص عبر تحويل المدينة إلى مسرح مفتوح، حيث من خلاله يتم تكريس نسق من القيم والمعايير التي ينبغي التحلي بها، وبث الرسائل والخطابات والتوجهات ضمن استراتيجية تحاول احتواء البعض، وتأديب البعض الآخر، ورسم الحدود التي لا ينبغي تخطيها بالنسبة للبعض الآخر.

إن المجال المنفلت قد يبدو مظهرا من مظاهر السببية في الوقت الراهن، لأن هذا المجال يؤسس لمنطقة الخاص اعتمادا على آليات تحمل في أحشائها إدانة للمركز والمجالات المركزية، إن لم نقل نفيا لها، لذلك عملت السلطة المركزية من خلال بلقنة المجال الحضري على جعله أكثر شفافية ووضوحا، وبالتالي قابلا للضبط والمراقبة، (Claval, paul.1978) فالانتفاضات المتتالية والتي عرفت المدن المغربية اعتبرت مؤشرا على هذا الانفلات.

إن بلقنة المجال من خلال تبني اللامركزية يعني فتح الباب على مصراعيه لإدماج وتوسيع قاعدة الأعيان من خلال خلق وتثبيت جملة من المصالح والامتيازات على الصعيد الحضري، بحيث يصبح الحفاظ عليها وتوسيعها مقترنا بتدعيم السلطة المركزية (بوطالب، ع. 2002)، وبذلك اتجهت استراتيجية الدولة نحو الإدماج الفعلي للمجالات المنفلتة أو الهوامش (Rachik, A. 1995: 82)، وذلك باختراقها بشبكة من الطرق، وتثبيت الرموز المادية للسلطة فوقها، وضبط عمليات البناء والتعمير (البكريوي، ع. 1993). وفي هذا السياق، تتمثل في الحركات الإسلامية ظواهر جيوسياسية (Lacoste, Y.)، تستند على ما أسميناه بالمجال المنفلت لتؤسس إيديولوجيا المجال المنفتح (بوطالب، ع. 2002).

وبهذا الشكل أعادت الدولة صياغة استراتيجيتها في ظل تحول الثقل السياسي من المجال القروي إلى الحضري، بحيث تصبح وظيفتها التوفيق بين عقلانية متنامية تفرض نفسها من الخارج كما من الداخل، وبين كمجال يكرس تحضرا تزداد فيه الهوامش تضخما، وينحصر فيه المركز، فتنتعش الهويات المحلية ومنطق الخصوصية، والأمر الذي يعني تكريسا لمنطق اللاعقل، وهذا ما يقوي من موقع الملكية كفاعل مركزي، ويجعل منها عنصر توازن، إذ سيحد فيها كل الفاعلين حكما مقبولا، وفي غيرها من الحالات، سيصبح التوازن هشاً وقابلاً للانفجار، وهو ما يعني تفوق عناصر الانقسام والفوضى على حساب عناصر الوحدة والنظام، وهذه الحالة هي التي يخشاها الجميع، فالكل يخاف من التغيير، لأنه يخشى أن يكون ضحيته الأولى.

- هوامش البحث:

1. Balandier, Georges.(1971), sens et puissance, éd : PUF, Paris. France.
2. Basri, (Driss), (1990), l'administration territoriale : expérience marocaine, éd : Bordas ; Paris, France.
3. Ben Ali, Driss. (1991),«Emergence de l'espace socio-politique et stratégie de l'Etat au Maroc» in Etat, Espace et pouvoir local, éditions Guessous, Rabat, Maroc.
4. Berriane,M. (1988), « Une nouvelle fonction du centre-ville moderne marocain loisirs et Convivialité », in TROIN J.-F. (coord), Éléments sur les centres- villes dans le Monde Arabe, Fascicule de Recherches n° 19, Tours, URBAMA, pp. 205-215.
5. Berque,J. (1958), « Medina, Villeneuve et bidonvilles», in les cahiers de Tunisie, 1^{er} trimestre. Tunisie. pp :5-42
6. Bouksy, lahsen, M. (1992), la déconcentration, ses mécanismes et ses limites, in revue marocaine de finances publique et économies, N :8 .
7. Claval, Paul. (2000), « Réflexions sur la centralité » Cahiers de géographie du Québec, vol. 44, n° 123, Canada. pp. 285-301.
8. El Mansouri, El Hassan,(2015). « Mobilité géographique et répartition spatiale des villes et de la population au Maroc, » in www.hcp.ma/file/103151/ , (2015/9/21)
9. ESCALLIER, R. (1984), «Citadins et espace urbain au Maroc.» Les cahiers d'Urbama/ CNRS, Fascicule de Recherches n° 8 et 9. Tours, France.
10. Hulbert, F. (1994) Essai de géopolitique urbaine et régionale, éditions du Méridien Montréal, Canada.
11. Lacoste, Y. (1984) « Les géographes, l'action et le politique » In Hérodote, n° 33-34.
12. Louchani, I. (2009). « droit de la concurrence et circuits de la distribution », in REMALD, Rabat, Maroc.
13. Mendras, Henri, M. Forse, (1983). le changement social, , Armand Colin, Paris. France.
14. MONNET, J. (2007), « La symbolique des lieux : pour une géographie des relations entre espace, pouvoir et identité », in Cybergeog, <http://www.cybergeog.eu/index5316.html> (10/8/2015).
15. MONNET, J. (1993), La ville et son double. La parabole de Mexico, Nathan. Paris, France.
16. Rachik, abderahman. (1995), villes et pouvoir au Maroc. Edition Afrique orient, Casablanca, Maroc.
17. Salahdine, M. (1991), Emploi invisible au Maroc, éd : SMER Rabat, Maroc.
18. البكروي، عبد الرحمان. (1993)، التعمير بين المركزية واللامركزية، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط.
19. بورقية، رحمة. (1999)، الدولة والسلطة والمجتمع، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
20. بوطالب، عبد القادر. (2002) اللامركزية كهندسة لمجالات الصراع والتنافس: السلطة المركزية وآليات إنتاج النخب المحلية، جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرارز، فاس. المغرب
21. جمجمة، عبد الرحمان (1996): اللامركزية مع اللامركز و الديمقراطية المحلية في الخطاب الملكي، الطبعة الأولى، مطبعة أميرال، الرباط، المغرب.